



مفهوم السياسة الخارجية والتوازن والاستقرار الاقليمي للعراق بعد عام ٢٠٠٣

The concept of foreign policy, balance, and regional stability for Iraq after 2003

أ.د. حيدر زاير العامري

الباحث ظلال هاشم محمد

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

Prof Dr. Haider Zayer Al-Amri

Researcher Dhilal Hashem Mohammed

Faculty of Political Science / University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.179\(A\).22703](https://doi.org/10.36322/jksc.179(A).22703)

الملخص:

يستند مفهوم السياسة الخارجية والتوازن والاستقرار الاقليمي بعدة عوامل ومتغيرات وتضم العوامل منها الداخلية والإقليمية والدولية، اذ يتحدد بالمدرجات والكيفية التي يتعامل بها صناع القرار السياسي مع تلك المتغيرات، ومدى قابليته على توظيف تلك العوامل والمتغيرات لصالحها لبناء دور إيجابي في محيطه الإقليمي والدولي، ومن هذا المنطلق قسم هذا الفصل الى مبحثين رئيسيين جاء المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية: الابعاد والمحددات والاهداف والمبحث الثاني: مفهوم التوازنات في السياسة الخارجية الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، التوازن، الاستقرار الاقليمي.

Abstract:

The concept of foreign policy, balance and regional stability is based on several factors and variables, including internal, regional and





international factors, as it is determined by the perceptions and how political decision-makers deal with those variables, and the extent of their ability to employ those factors and variables to their advantage to build a positive role in its regional and international environment, and from this standpoint This chapter was divided into two main sections. The first section: The concept of foreign policy: dimensions, determinants, and goals. The second section: The concept of balances in foreign policy.

Keywords: foreign policy, balance, regional stability.

المقدمة:

بقيت السياسة الخارجية للعراق تعاني من عدم النضج، وقلة التأثير في البيئة الخارجية، وذلك بسبب تخبط نسق الحكم للنظام الممسك بزمام الامور، مع قلة خبرة وكفاءة العديد من كوادر هذه المؤسسة، اضافة إلى ضعف المقومات والامكانيات للدولة العراقية، وعدم قدرة الاطراف الداخلية على التشخيص الدقيق للأهداف الخارجية التي تصب في صلب المصلحة الوطنية العليا للدولة العراقية وعلى صعيد علاقة العراق بدول المحيط الاقليمي، كانت هذه العلاقة محكومة دوماً بمبدأ صراع الاقوياء، مع ظهور اصداء وتموجات اوجه واشكال هذا الصراع ببعده الدولي والاقليمي على سياسات ومواقف هذا البلد، حيث كان لدخول القوات الامريكية الى العراق عام ٢٠٠٣ ضمن تحالف دولي خارج اطار الامم المتحدة، ليبدأ واقع جديد يهيمن على المشهد العراقي، بدأ في تغيير الدستور في عام ٢٠٠٥، وتغيير





نظام الحكم من جمهوري الى برلماني وإعادة رسم خارطة السياسة الداخلية والخارجية للعراق، إضافة لهيكل الدولة وتبني النظام الاتحادي الفيدرالي نتج عن الواقع الجديد تحديات كبيرة واجهت العراق بعضها ناتج عن حداثة التجربة بالنسبة لبلد مثل العراق.

اهمية البحث :-

تبرز اهمية هذه الدراسة ان العراق بعد تغيير نظامه السياسي عام ٢٠٠٣ غابت سياسته الخارجية نتيجة لغياب مؤسسات الدولة العراقية الصانعة والمنفذة لها، إلا انه وبعد كتابة الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥ ظهرت لنا مجموعة من المبادئ العامة للسياسة الخارجية العراقية، واتسعت مشاركة الاطراف الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة الخارجية العراقية طبقاً لشكل النظام السياسي البرلماني المنصوص عليه في الدستور العراقي.

مشكلة البحث :-

ان مشكلة البحث تكمن من خلال التساؤل الاتي :-

ما هو مفهوم السياسة الخارجية والتوازن والاستقرار الاقليمي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ ؟

اهداف البحث :-

يسعى البحث الى تحقيق جملة من الأهداف في ظل تحولات البيئة الجيوبوليتيكية في المنطقة. ويقصد بالهدف في السياسة الخارجية: مجموعة الغايات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في البيئة الإقليمية والدولية والهدف في السياسة الخارجية لأية وحدة دولية قد يتغير من حقبة زمنية إلى أخرى من حيث القيمة أو قد يتغير إلى وسيلة, وقد قاد ذلك العراق إلى إعادة النظر في سياسته الخارجية من خلال إحداث تغييرات جديدة في نهج دبلوماسيته بالاعتماد على سلوك أكثر تفاعلية في علاقاته مع دول





الجوار الجغرافي، مقترنة في بعض مناحيها بتحقيق أهدافه الاستراتيجية في سياق ما تسخره تلك التحولات الإقليمية من إمكانية تفعيل علاقاته السياسية والاقتصادية والأمنية. هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى مبحثين، تناول الأول مفهوم السياسة الخارجية، الابعاد والمحددات والاهداف، في حين تناول الثاني مفهوم التوازنات في السياسة الخارجية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية : الابعاد والمحددات والاهداف:

لابد من التعرف بصورة عامة على ما يقصد بالسياسة الخارجية، وما ينضوي تحت هذا العنوان من أفكار وبرامج وآليات عمل وصولاً الى فهم أفضل السياسة العراقية الخارجية بصورة علمية وعملية. تنشأ السياسة الخارجية لمعظم الدول تلبية لمتطلبات تحقيق المصلحة الوطنية بالتوازي مع عدم المساس بالقواعد الدولية العامة التي تحكم العلاقات بين الدول، وتستمد دورها في الغالب مما توفره البيئة الداخلية (السياسة الداخلية) ، بمعنى انها تنشأ نتيجة للجدل الدائم والمستمر بين المصالح والاعراف الدولية، وبين البراغماتية والمبدئية وبين الفكر والممارسة " (1).

ويرى وليام كونت ان هناك أكثر من نموذج لصنع السياسة الخارجية لكن النموذج الاساس هو ذلك الذي يجد جذوره في التحليل العقلاني الاستراتيجي القائم على تصور تقليدي في السياسة الدولية لكيفية تحقيق المصلحة القومية (2). في حين يرى كيسنجر في معرض تقييمه لاتجاهات التحول في السياسة الخارجية انه اذا كانت القيم او القوة الايديولوجية (هي مجمل المحددات الرئيسة للسياسة الخارجية، فان تحديد الاختيار يتوقف على المرحلة التاريخية التي تجد فيه الدولة مكانها في النظام الدولي)، وذلك يقودنا الى طرح التساؤل حول امكانية استرشاد السياسة الخارجية بالقيم او بالمصالح.... بالمثالية ام





بالواقعية ؟ ويجيب هنا كيسنجر بان التحدي الحقيقي يكمن في دمج الاثنتين معاً^(٣)، بمعنى أن السياسة الخارجية دائمة التأثير وبشكل مستمر بالمدخلات التي توفرها ظروف البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية وتتأثر كذلك بعاملتي القوة والضعف لتلك المدخلات. (لا يمكن لصانع السياسة الخارجية ان يغفل تقاليد التفوق الدولي ... ولا الظروف التي يجب أن تطبق فيها)^(٤).

مع وجود عوامل ذاتية كامنة فيه أكثرها وضوحا الضعف الهائل في بينته الجغرافية والبشرية لذلك لم يتمكن صناع سياسته الخارجية من اجترار سياسة ناضجة وعقلانية على الصعيدين الداخلي والخارجي تجنبهم مخاطر التأخر في ملاحقة شتى التطورات التي شهدتها العالم عبر أكثر من نصف قرن، وظاهرة الانقسام وعدم الاستقرار يمكن رصدها ببساطة في مراحل متعددة من تاريخه، القديم والمعاصر.

المطلب الاول

مفهوم السياسة الخارجية

على الرغم من الاختلاف الحاصل في تحديد المفهوم إلا أن العديد من المفكرين والباحثين قدموا محددات مفاهيمية فيما يخص مفهوم السياسة الخارجية وما له من دور في توضيح خصائص ووظائف هذا الفرع من العلاقات الدولية، فيعرف جيمس روزيناو السياسة الخارجية على انها " جزءاً من السلوك المتكيف للمجتمعات الوطنية التي تحركه باتجاه بيئاتها الخارجية، من الحفاظ على تدفقه لبنياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالحدود المقبولة، والسلوك المتكيف هنا يتم توضيحه من خلال الاشارة للجهد المبذول الذي يحافظ على الوضعيات الملائمة في البيئة الخارجية والمحاولة على تغيير





الوضعيات التي لا تلائم الوحدة الدولية^(٥)، أي ان السياسة الخارجية، هي بحسب هذا التعريف، هي عملية تمثيل قيم السلوك المحلية، بما يتلائم معها من قيم السلوك الخارجية. أما دانيال باب فيعرف السياسة الخارجية على أنها " مجموع منتظم للأفعال التي تتبعها الدولة في صياغة سياستها الخارجية، والسياسة الخارجية هي الاهداف الموجهة بشكل منتظم من الافعال التي تقوم بها الدولة من أجل انجاز أهداف السياسة الخارجية"^(٦)، أما روبرت كانتور يعرفها بالقول " أن السياسة الخارجية الأكثر فعالية هي تلك المبنية على مجموعة من الاستراتيجيات القائمة على إدراك القيام باختيار منطقي يأخذ بعين الاعتبار كلاً من الامكانيات المتاحة والغايات المرسومة"^(٧)، هذا التعريف يعطي تحليلاً معمقاً في دراسة السياسة الخارجية على اعتبارها عملية صناعة لقرارات تتحكم فيها جملة من العوامل البيئية، وقد حدد ريتشارد سنايدر البيئات التي تؤثر على السياسية الخارجية فذهب ابعده من الآخرين فبعد أن حدد البيئتين الخارجية والداخلية كمؤثر مهم على عمل السياسة الخارجية فقد اضاف نموذجاً ثالثاً هو البنية الاجتماعية والسلوكية وعملية صنع القرار^(٨). أي ان عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية لأي دولة إنما تعني مجمل شكل الدولة والمؤثرات المسلطة عليها: داخليا، وقانونيا، وخارجيا.

والسياسة الخارجية كدافع لتصدير السلوك من قبل الدول في تعاطيها مع المجتمع الدولي قد فهمت " بانها مجموع من النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك واعتبارها الخطة او مجموعة الخطط المتعلقة بالسياسة الخارجية"^(٩)، ويرى فاضل زكي محمد " أن السياسة الخارجية هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول" اما عالم السياسة العربي محمد طه بدوي يرى أنها " برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي"،^(١٠) ويرى كارل دويتش أن فائدة تبني





الدولة لسياسة خارجية معينة, إنما يعني بأن السياسة الخارجية تقوم أولاً بالمحافظة على استقلالها وأمنها وثانياً السعي وراء تحقيق مصالح الدولة الاقتصادية وحمايتها^(١١), وقد عرف والتر ليبيرمان السياسة الخارجية على أنها " العمل على ايجاد القوانين التي تفصل بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تلتزم لتنفيذ هذا الالتزام, وأن الالتزام هو كل تعاقد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها, وقد يستلزم تنفيذه من خلال استعمال القوة التي تتضمن الجيش والموارد الاولية والروح المعنوية للشعب"^(١٢). أي ان السياسة الخارجية هنا هي سياسة التزام, تعمل بطرفي نقيض, فقد تكون تنفيذ سياسات الالتزام هذه بالطرق الدبلوماسية, وقد يكون تطبيقها من خلال القوة العسكرية.

اما حامد ربيع, فهو بأن السياسة الخارجية هي " جميع صور النشاط الخارجي حتى وأن لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية, ان نشاط الجماعة أو التغييرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه أسم السياسة الخارجية"^(١٣), أما سنايدر فهو يعطي مرادف للسياسة الخارجية من خلال ما أسماه بقواعد العمل وعليه فقد تم تعريف السياسة الخارجية من قبله على الشكل التالي " منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً أو يتوقع حدوثها في المستقبل"^(١٤), ويذكر الاستاذ محمد السيد سليم بان هناك اتجاه يعرف السياسة الخارجية على أنها مرادف لأهداف الدولة في المحيط الخارجي, بالتالي فالسياسة الخارجية هي " مجموعة من الاهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستورياً كيفية التعامل مع الدول في محيطها الخارجي وما تواجهه من مشكلات البيئة الدولية من خلال استعمال القوة والنفوذ"^(١٥)





اما باتريك مورجان فيعرف السياسة الخارجية على أنها " التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"^(١٦)، أما بلانو وأولتون فيعرفان السياسة الخارجية بالتركيز على عناصر المصلحة الوطنية والتخطيط فالسياسة الخارجية في " منهاج مخطط للعمل يطره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية"، أما مودلسكي يعرف السياسة الخارجية على انها " نظام الانشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى وإقامة انشطتها طبقاً للبيئة الدولية ومودلسكي يؤمن هنا بان السياسة الخارجية هي عبارة عن تحويل المدخلات إلى أنشطة تحقق الغايات ومن خلال تعريفه للسياسة الخارجية نجد هناك نمطين من الانشطة هي المدخلات والمخرجات^(١٧)، اما والتر ليبمان يعرض معادلة يعتقد انها تساعد على تركيب السياسة الخارجية حيث يقول " أن السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تلتزم لتنفيذ هذا الالتزام، وهناك رأي يقول بان مواضيع التغيير في السياسة الخارجية تتعذر دراستها دون أن يكون هنالك تحليلاً متعلقاً بكثافة تغير معالم القوة على المستوى الدولي.

المطلب الثاني

محددات السياسة الخارجية

ان السياسة الخارجية هي عملية تعامل وفق بيئة مليئة بالتفاعلات التي تنتج عن أحداث هذه التغيرات، لذلك فقد انطلق اساتذة العلاقات الدولية من أن مفهوم السياسة الخارجية مرتبط بثلاث ابعاد اساسية هي^(١٨):

١- بيئة خارجية تتحرك فيها الوحدات السياسية.





٢- مجموعة من الالتزامات الخارجية المعبرة عن مصالح الوحدة السياسية، تحدد في إطار الاهداف والغايات المرسومة.

٣- قدرات وامكانات الدولة من القوة اللازمة لتنفيذ الالتزامات وتحقيق الاهداف.

يعتقد البعض ان السياسة الخارجية يجب ان تتحدد من خلال صياغتها التي تكون مماثلة لصياغة السياسة الداخلية، وهنا نحن نقف امام طريقة الصياغة أما التنفيذ فقد تكون من المحتمل انها مختلفة جداً، بالتالي فان السياسة الخارجية في الوصف التقليدي تتحدد بادراك المصلحة الوطنية وهذا يدفع البعض على التأكيد من ان افضل طريقة الرسم السياسة الخارجية هي تقسيم عملياتها إلى سلسلة من القرارات التي يمكن تحليل كل منها بدوره لكي يتم التمكن من تبيان العوامل الأكثر اهمية وتأثير^(١٩).

لذا، يمكننا ان نعتبر ان السياسة الخارجية بشكل عام "هي سلوك الدولة اتجاه محيطها الخارجي، وقد يأخذ هذا السلوك أشكال مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو غيرها كالمنظمات الدولية أو قضايا معينة، أي باعتبارها خطط تقوم الدولة برسمها وتقوم بتطبيقها خارج حدودها الإقليمية تجاه الوحدات الأخرى، مع بيان ماهية هذه الخطط التي ترمي إلى تحقيق السياسة الخارجية"^(٢٠)،

يضاف لذلك، أن جزءاً من مفهوم السياسة الخارجية يتعلق بشكل كبير في اشكال تعاطي الدولة مع قضايا رعاياها في الدول الأخرى، من خلال تنظيم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها، مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية.

وهي هنا تهدف إلى صيانة استقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية . ولما كانت السياسة الخارجية تؤثر تأثيراً خطيراً على شؤون الدفاع والأمن والاقتصاد ونواحي الحياة الحديثة المختلفة، فإن وضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الرئيسية والقرارات الكبيرة من شأن قيادة الدولة العليا





رئاسة الدولة والحزب الحاكم والوزارة صاحبة الاختصاص والهيئة التشريعية. ويكون وزير الخارجية ومساعدوه والموظفون في وزارته وفي السفارات والقنصليات والبعثات التابعة لهذه الوزارة مسؤولين عن تنفيذ مبادئ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها . بيد أن نمو العلاقات الدولية وتزايد أهميتها والتطور الذي طرأ على المواصلات، قاد إلى ادخال تعديلات مهمة في هذا المجال ودفعت بالقيادات الحقيقية والكبرى في الدول إلى المشاركة المتزايدة في مختلف نواحي السياسة الخارجية، يضاف لذلك ما حصل من تطور في بنية الدول واجهزتها ومؤسساتها السلطوية، مع تغير طبيعة نظام الدولة والوضع الداخلي فيها عموماً، وموقعها الجغرافي، والقوة العسكرية والموارد الطبيعية وعدد السكان والتكوين الثقافي والتاريخي والحضاري، والمعروف أن العوامل والأجهزة الأمنية والدفاعية قد أخذت تلعب دوراً مميزاً متزايداً في تحديد السياسة الخارجية وتسيير بعض أوجهها.^(٢١)

وبما ان الاطار المفهومي للسياسة الخارجية يعكس عدة فلسفات أكاديمية وتصورات مختلفة للأشخاص الذين يمثلون هذه الخلفيات العلمية، لذا نرى ان السياسة الخارجية قد اتخذت اساليب عدة في التعامل مع العلاقات الخارجية رغم ان الهدف المعني قد يكون موحداً، لذا سنأخذ بعضها منها لإعطائها المعنى الكامل من وجهات نظر الباحثين. فقد عرفت السياسة الخارجية كإحدى مستويات التحليل في علم العلاقات الدولية بأنها مجموع النوايا التي تدفع بالدول الى نمط معين من السلوك وهي الخطة او الخطط او القرارات التي يمكن الدولة لتحقيقها،^(٢٢) او هي قرارات وافعال لأنها جزء من النشاط الحكومي الموجه للخارج وافعال لأنها تعالج مشاكل خارج الحدود مبادئ وافعال تتخذها هيئات ومؤسسات داخل الدولة.^(٢٣)





لكن تعريف السياسة الخارجية بالنسبة للجغرافيين السياسيين الذي يشير بصورة واضحة الى اهمية الامكانات الجغرافية في توجهات السياسة الخارجية للدولة اذ يعرفها الدكتور فؤاد خورشيد: (بأنها سلوك جيوبوليتيكي مبرمج تمارسه الدولة بتوجيه صناع القرار فيها خارج حدودها السياسية والمحدد بإمكاناتها الجغرافية الذاتية الطبيعية والبشرية والاقتصادية ومجموعة من العوامل الأخرى المكمل لها التي تمثل الارضية التي تستند اليها حسابات صانعي القرار السياسي في رسم العلاقات الخارجية او مع البيئة الدولية ونظامها بشكل يتناغم مع الكيانات السياسية ومركز القوى الجيوبوليتيكية الموجودة على الساحة الجغرافية العالمية لضمان بقاء الدولة محافظة على سيادتها وضمان مصالحها القومية وتطورها.^(٢٤) وبخاصة تلك التي يمكن تتطور بموجبها تلك القوة.^(٢٥)

المطلب الثالث

أهداف السياسة الخارجية

وتقوم السياسة الخارجية للدول على الحفاظ على كثير من الأهداف والمصالح, التي يمكن ترتيبها وفق ثلاثة أهداف: ^(٢٦)

١. الأهداف المرتبطة بالقيم والمصالح الأساسية، وهي الأهداف التي تتفق عليها غالبية المجتمع وتتميز بأهميتها المطلقة، وفي مقدمتها حماية الأمن القومي للدولة.
٢. أهداف متوسطة المدى، وهي أهداف تقع في مرتبة أدنى من الأولى، وتتضمن قضايا الرفاه الاقتصادي والموقف من العلاقات مع الدول بما يحفظ الكبرياء والسمعة الدولية.
- ٣- أهداف بعيدة المدى، ويقصد بها الخطط والأفكار التي ترمي الدولة إلى تحقيقها على المدى البعيد، بما يزيد من قوتها وزيادة فاعلية دورها في المجال الدولي.





ومن أجل تحديد الأبعاد الرئيسية لمفهوم السياسة الخارجية كونها المتغير الأساسي المراد تفسيره يثار التساؤل حول المتغيرات التي تؤثر في صياغة تلك السياسة.^(٢٧)

المبحث الثاني: مفهوم التوازنات في السياسة الخارجية:

لمعرفة مفهوم التوازنات في السياسة الخارجية تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب كالاتي .
المطلب الأول

توازن القوى، الحدود المفاهيمية التنظيرية للمصطلح

توازن القوى Balance of power

تعتبر دراسات السياسة الخارجية من الدراسات المهمة جدا في إدارة الدولة، إذ يكون عماد التوافق ما بين السياسة الداخلية للدولة، والحفاظ على امنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مرهونا بمقدار نجاحها في خلق التوازن في علاقاتها مع فواعل القوة والسيطرة والنفوذ للدول الأخرى، سواء أكانت القريبة منها ام البعيدة.

ومن أهم المحاور التي يقوم عليها مصطلح السياسة الخارجية، هو مصطلح توازن القوى، إذ يعد هذا المفهوم، حجر الأساس في نجاح او فشل السياسات الخارجية للدول.

ومع صعوبة وهلامية هذا المفهوم، لأنه يتعلق صراحة بمتغيرات ظرفية وقد تكون آنية، تشتمل على مناطق النفوذ والقوة (العسكرية والسياسية والاقتصادية والاستخباراتية) بين الدول، إلا أن المختصين بالعلوم السياسية، حاولو جهدهم أن يمسك بأطراف هذا المفهوم المشتت في تمثلاته الواقعية، ويخلقون له تمثلا مفهوما واضحا، لأنه ما من مفهوم في دراسة العلاقات الدولية تم النقاش بشأنه بقدر مفهوم





(توازن القوى). فقد تم تناوله ومحاولة تحديده بطرائق عدة، حتى يخال للبعض أنه قد تحول إلى فكرة مبهمة.

الفكرة الأساس التي يقوم عليه هذا المصطلح، بطريقة موضوعية أو وصفية، هو انه يشتغل على توزيع القوى بين الدول بشكل متساو أو غير متساو، وبحسب الطرف المكاني والزمني، الداخلي والخارجي، للدول، حتى تصل الدول المتفاعلة فيما بينها إلى حالة لا تتفوق فيها دولة على أخرى. من الناحية الفرضية، فإن مفهوم توازن القوى يعني سياسة ترويج تساوي القوى القائمة على افتراض أن عدم توازنها أمرٌ خطير لبعض الدول. لذلك، يتعين على الدول الحذرة التي لا تقف في الطرف المتضرر من ميزان القوى أن يتحالف بعضها مع بعض ضد دولة مهيمنة أو تملك تفوق عسكري أو اقتصادي أو استخباري أو حتى جيوسياسي، أو أن تتخذ تدابير أخرى من شأنها أن تعزز قدرتها على وضع حد لأي معتد. كما يمكن لأي دولة أن تختار دورها التوازني فتغير انحيازها مع طرف ما لمصلحة آخر متى دعت الحاجة من أجل المحافظة على هذا التوازن، وتستدعي سياسة توازن القوى أن تهدئ أي دولة من مسعاها المستقل إلى القوة، لأن توافر الكثير من القوة لدولة واحدة قد يولد لدى الدول الأخرى شعورا بالخوف منها والعدوانية نحوها.^(٢٨) لذا، يكون توازن القوى ضروريا من أجل خلق حالة الاطمئنان، والتي تقود نوعا ما إلى الإستقرار في العلاقات بين الدول، كما ان عدم توازن القوى سيعني هنا امكانية وصول الأشخاص غير الملائمين لسدة حكم دولة قوية ما، والذي قد يستتبع تغيير في مناهج تعاطي تلك الدولة القوية، بما يجلب الضرر او مزيد من الاضعاف للدول الأخرى الضعيفة.

أهمية مفهوم توازن القوى





لقد ظهرت أهمية دراسة مفهوم توازن القوى في الدراسات السياسية منذ زمن ليس بقريب، إلا أنه كمفهوم عام، قد تبلورت حدودها في الدراسات السياسية المعاصرة، لذا، فهو كمفهوم عام لا غنى عنه يمثل، حيث يمثل جزءاً من علة كل من دارسي الدبلوماسية وممارسيها. بل يعتبره بعض الباحثين أقرب شيء بين أيدينا لنظرية سياسية شبيهة بنظريات العلاقات الدولية. غير أن معناه ليس واضحاً على الإطلاق، بسبب هلامية المدخلات والفواعل التي تشكل دوافع الدول في تحقيق هذا التوازن، حيث أنه معرض لعدد من التفسيرات المختلفة. فعلى سبيل المثال يميز مارتن وايت (Martin Wight) تسعة معاني مختلفة لهذا المصطلح: (٢٩)

- ١- توزيع متوازن للقوى.
 - ٢- المبدأ القائل بوجود التوزيع المتوازن للقوى.
 - ٣- التوزيع الراهن للقوى. وبالتالي، أي توزيع محتمل للقوى.
 - ٤- مبدأ التوسع المتساوي للقوى العظمى على حساب الضعفاء.
 - ٥- المبدأ القائل بأنه يجب أن يكون لطرف من الأطراف هامش قوة بغية تفادي خطر أن تصبح القوة موزعة على نحو غير متساو.
 - ٦- (حين يسبق العبارة فعل "يمسك") دور خاص في الاحتفاظ بتوزيع متساو للقوى.
 - ٧- (حين يسبق العبارة، فعل "يمسك") ميزة خاصة في التوزيع القائم للقوى.
 - ٨- الغلبة (السيطرة).
 - ٩- نزعة متأصلة للسياسة الدولية لإيجاد توزيع متساو للقوى.
- المطلب الثاني





التوازنات الاقليمية والدولية
اولاً- مفهوم النظام الإقليمي

إذا أردنا أن نتناول مفهوم النظام الإقليمي (Regional System) لابد الأخذ بالاعتبار التسمية التي يطلقها عليه أغلب الكتاب والباحثون (International Subordinate System) النظام الدولي التابع ، وأن نضع هذا المفهوم في إطار التطور الحاصل لدراسة العلاقات الدولية والنظام الدولي^(٣٠) . ومن آثار التطور في دراسة توازن القوى في العلاقات الدولية يمكن التمييز بين ثلاث مستويات للتحليل، وهي: (٣١)

المستوى الأول: مستوى النظام الدولي (International or global system) يقصد بذلك أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى او الدول صاحبة الامكانات الاقتصادية والعسكرية الكبيرة . (Regional or Subordinate System)

المستوى الثاني: وهو المستوى الذي يكون في سلوك الوحدات المكونة للنظام الدولي فيما بينها، فعلى الرغم من تنوع هذه الوحدات وظهور أشكال جديدة لها، مثل الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية والإقليمية والحركات الثورية التي تسعى للحصول على الاستقلال، إلا أن الدولة تبقى هي أكثر وحدات النظام الدولي تنوعاً وأهمية في تفسير العلاقات الدولية، وذلك لأن الدولة تمثل مجموعة مصالح شعب أو أمة تقطنها، وتتحرك داخلها وخارجها بموجب ايديولوجيا وانماط تكون متوافقة ما بين ذاك الشعب، وما بين قوانين تلك الدولة، وهذا ما لا يمكن حصوله في التشكيلات الأخرى المذكورة.

المستوى الثالث: مستوى النظام الإقليمي أو التابع، ويقصد به نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدد على أساس جغرافي، وقد أخذت بهذا النمط الدراسات التي ترعرعت في منطقة الشرق الأوسط





أو جنوب شرق آسيا وأفريقيا، بينما ندها بدرجة أقل في أقليم الدول العظمى، لصعوبة تحقيق حالة تفاعلات كبرى، أو التأثير على السلطات الداخلية والخارجية لتلك الدول، لتطور أنظمتها السياسية والاستخباراتية والعسكرية، فضلا عن قوتها الاقتصادية الفعالة والمؤثرة.

وهذا غالبا ما يقود إلى وضع تساؤل كضابطة لفهم معنى توازن القوى، هل هي تحقيق حالة توازن بين قوى قوية تهدد قوى أخرى، أم هي حالة تحقق نوع من التبعية من قبل دول صغيرة أو ضعيفة، في تحالفها واصطفافها مع دول أقوى؟

يذهب بعض الباحثين إلى أن سؤال (الموازنة أكثر شيوعا أم التبعية؟) هو سؤال مضلل وغير صحيح، إذ انهما في الحقيقة لا يعتبران سلوكان متعاكسان، فقط يختلف الدافع وراء التبعية اختلافا جوهريا عن دافع الموازنة، إذ تتم التبعية عادة في توقع تحقيق مكاسب متساوية بين الطرفين، كل بحسبه؛ بينما يتم انتهاج الموازنة من أجل الأمن ويترتب عليه دائما تكاليف، ومن الناحية العملية، حتى القوى العظمى اختارت البقاء على الهامش احيانا، على أمل تجنب التكاليف الباهظة لتحقيق التوازن بقوة ضد الدول المعادية أو العدوانية القوية، فالعديد من الدول تعزف عن القتال أو خوض حرب ضد الدول أو القوى العدوانية إلا في حالة أن قامت هذه الأخيرة بمهاجمتها فعلا، إذ تعتبر التحالفات أنها لعبة محصلتها إيجابية⁽³²⁾ وليست لعبة استهلاك واستنزاف.

ومن خلال الفكر المتعلق بتعريف النظم الإقليمية هنالك تقيدات تعزز معايير عامة لمنظومة التعاون الإقليمية أو للنظام الإقليمي يمكن أجمالها بما يلي :

- الاتجاه الذي يركز على اعتبار التقارب الجغرافي ويجعل من هذه الاعتبارات أساس التميز بين النظم الإقليمية





-الاتجاه الذي يركز على وجود عناصر التشابه بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. (٣٣)

-هنالك اتحاد ينتقد الاتجاهين المذكورين على أساس أن الدول المتجاورة أو المتشابهة ليس بالضرورة أن تكون علاقاتها متينة فيما بينها وأن المحرك الأساسي في أي نظام إقليمي هو يرتبط بوجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين دول الجوار وبعضها البعض دون الدخول في التفاصيل الجزئية بالنسبة لتعريف النظام الإقليمي ومكوناته. (٣٤)

بيد أن هنالك ثمة نقاط تبين أهم عناصر النظام الإقليمي وهي كما يلي :-
- أنه يشمل ثلاث دول على الأقل.

- أنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة، حيث أثبت الكثير من الباحثين والكتاب أن الدول المتقاربة جغرافياً يكون حجم التفاعلات أكبر وأكثر حجماً، أو الدول الغير متجاورة فقد يكون فيها مستوى التفاعلات أقل بكثير أو الدول الكبرى قد تتفاعل وبكثافة مع دول ومناطق بعيدة عنها، لأهداف استراتيجية، عسكرية، اقتصادية.

- عدم وجود لأي من الدولتين الكبرتين بين الوحدات المكونة وذلك لان وجود أي منهما يربطه بالنظام الدولي مباشرة.

- اشتراك هذه الدول بصفات ومميزات مشتركة تدفعها نحو التفاعل فيما بينها بانتظام عبر نمط من العلاقات والروابط بحيث يؤدي إلى تغير في بعض الأجزاء إلى التأثير سلبياً أو ايجاباً على الوحدات الأخرى". (٣٥)





وتبعاً لما تقدم، يشكل النظام الإقليمي نطاقاً فرعياً ضمن إطار البيئة الخارجية التي يتكون منها النظام الدولي، وقد يكون له تأثير كبير عليها. لذلك فإن المقصود بالنظام الإقليمي "هو أسلوب للممارسة في التعامل بين الوحدات المختلفة التي تنتمي إلى إقليم (واحد)". (٣٦)

المطلب الثالث

مفهوم الاستقرار السياسي الداخلي والإقليمي الدولي

عند محاولة مراقبة وتحليل الظواهر السياسية في أي حالة، يتطلب ذلك منا أن نستوعب العوامل المؤثرة والمحركة للسلوك السياسي في تلك الظاهرة، مع العوامل والمؤثرات التي يمكنها أن تخلق سياقاً مقبولاً للتعاظم والتوظيف والتنسيق بين فواعل ومؤثرات الموقف أو الظاهرة، وعادة ما يكون السعي نحو تحقيق الاستقرار السياسي، عنصراً مهماً في دفع عجلة التفاعلات السياسية الصحية، غير المضطربة.

لذا، وضع مفهوم الاستقرار السياسي على قائمة المصطلحات التي تنصدر أي عمل سياسي، وذلك لأن الظاهرة السياسية تعتمد بالدرجة الأساس على عوامل ومؤثرات وفواعل تكون متكررة ومتغيرة في نطاقتها وتأثيرها واشتغالها وتعقيدها، لذا تعد من الظواهر السياسية مختلفة تمام الاختلاف عن الظاهرة الطبيعية، إذ تتصف الأولى بالديناميكية أو الحركية والتشعب التعقيد لأنها تتعلق بثلاثية: الوجدان، القيم، الظواهر، وتفاعلها مع الموضوعات الخارجية المشكلة للظاهرة السياسية، بينما الثانية تتميز بالسكون والجمود، وذلك لخضوعها لقوانين فيزياديناميكية مستمرة وثابتة.





وتعد ظاهرة الاستقرار السياسي كغيرها من الظواهر السياسية التي تتسم بطابع من التعقيد و عدم القدرة على وضوح حيثياتها، لذلك كان من الطبيعي أن تتعدد مفاهيمها و تتلون مضامينها وتتكرر تعريفاتها وطرق التعاطي معها، كل ذلك بما ينسجم مع ظروف الزمان والمكان.

ومن الناحية السوسولوجية، والادارية التنظيمية، يعتبر الاستقرار بكافة أشكاله من المرتكزات الأساسية و الضرورية لقيام المجتمعات و ازدهارها و نموها، كما يشكل الشرط الأساسي لتحقيق الأمن والطمأنينة لدى الأفراد الذين ينتمون إلى هذه المجتمعات مما يقود إلى تحقق حالة الديمومة والاستمرار في الحياة المعاشة.

من جانب آخر، ينظر إلى مفهوم عدم الاستقرار على انه من المفاهيم التي تكون السبب الرئيسي لحالة الفوضى والاضطراب ، مما يكون سببا رئيسيا وعائقاً أمام تقدم الشعوب وتطورها، أو على الأقل ستكون سببا رئيسيا لخلق انساق سياسية ثابتة لادارة السلطة داخل الدولة، خاصة وان الاستقرار السياسي يعتبر من أهم أنواع الاستقرار بالنسبة للمجتمعات، الذي يعتبر أحد أبرز الظواهر السياسية ذات الأبعاد المتعددة والمتشابكة التي تتغير بتغير الزمان والمكان والأشخاص، ومن بين أكثر المفاهيم السياسية غموضاً و تعقيداً، نظراً للجدل الكبير الذي شهده من أجل الوصول به إلى معنى محدد و دقيق؛ كما يعتبر أيضاً من أكثر أشكال الاستقرار إلحاحاً لاستمرار المجتمعات وتفوقها وبناء الدول وعمرانها، لأنه يتضمن صياغة منظومة من نسق السياسات التي تأخذ بكل أشكال التغير الأصولي والمنطقي، بضابطة عقلانية تجعل من عملية التقدم، حالة صحيحة لا تؤثر على جوهر الاستقرار بشكل عام. و تكمن أهمية مفهوم الاستقرار السياسي في أنه يعد مطلباً جماعياً، أي ان اتفاق الفطرة البشرية والعقل الانساني بشكل عام على القبول بهذا المصطلح، فمهما كان نمط النظام السياسي القائم





فــــي أي دولة من دول العالم، فإن العامل المشترك دائماً هو أمل النظام الحاكم في أن يكون حكمه مستقراً لكي يستطيع الاستمرار.

وقد استحوذت هذه القضية على تفكير الكثير من المفكرين والمحللين السياسيين منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي الغربي، إذ تعتبر من الموضوعات القديمة والمألوفة في علم السياسة، فلقد عرفها الفكر السياسي عبر مراحل تطوره المختلفة، وتناولها المفكرون السياسيون وتعرضوا لها منذ عهد الحضارة الإغريقية. (٣٧)

وقد كان لتخلخل الدول والمجتمعات نتيجة الحروب الكبيرة والعالمية المدمرة، أثراً ودافعاً مهماً في تركيز الاهتمام والدراسات على هذا المصطلح، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث زاد الاهتمام بها وظهرت المدارس ذات الرؤى المختلفة لدراستها، كما برزت الدراسات العلمية لها، و اتسع بالتالي مجال دراسة الاستقرار السياسي اتساعاً كبيراً ليغطي أغلب القضايا المثارة في مجال السياسات المقارنة، ونظم الحكم و التنمية السياسية؛ ومن أبرز الصعوبات التي يواجهها هذا المفهوم هي، عدم وجود مصطلح متفق عليه لتعريفه تعريفاً لغوياً محدداً، ذلك أن معظم المفكرين السياسيين الذين بحثوا في هذه الظاهرة، قد اکتفوا بتحديد كل من مؤشراتها الإيجابية و السلبية، بمعنى آخر الدوافع الكامنة وراء استقرار أو عدم استقرار المجتمع، والفواعل المباشرة وغير المباشرة، سواء اكانت مجتمعية او ايدولوجية، مما قاد إلى صعوبة تقديم تعريف محدد للمصطلح، خاصة وأن هذه المؤشرات والدوافع تختلف من بيئة مجتمعية لأخرى. ومن ناحية أخرى ذهب بعض الباحثين في تحليل هذه الظاهرة إلى الربط بينه و بين المجال البحثي المراد التعرف على الظاهرة في إطاره. (٣٨)

الاستقرار السياسي





لارتباط مفهوم الاستقرار بالذات البشرية والاجتماعية بشكل عام، لذا فسح هذا الأمر أن تكون هناك عملية اخضاع مفاهيمي في تعريف هذا المصطلح، بحسب التوجهات العامة والخاصة للمحللين والمفكرين السياسيين، حيث يعتبر الاستقرار السياسي أحد القضايا التي استحوذت على تفكير العديد من المفكرين والمحللين السياسيين منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي، و يعد هذا المفهوم من أكثر المفاهيم السياسية تعقيداً وغموضاً ، ومعيارية هذا المصطلح، هو الذي يجعله عاملاً أساسياً مسبباً لاستقرار الدول والمجتمعات أو خرابها، مما قد يجعلها تتسبب في الوقت ذاته في عدم استقرار دول أخرى. !

من جانب آخر، تكمن أهمية هذا المفهوم في كونه يعتبر مطلباً جماعياً تسعى إليه الأمم والشعوب، لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار. ومهما كان نمط و طبيعة النظام السياسي القائم أو السائد في أية دولة فإن العامل المشترك دائماً هو، أمل الشعوب في نظام حاكم يكون حكمه مستقراً كي يتوافق المجتمع مع السلطة، وتتحقق حالة الاستقرار السياسي، مما يؤدي للعيش الآمن الكريم، مع استمرار، وهو لا يعني تجميد الأوضاع القائمة ، و الحفاظ على بقائها وسكونها، بل يعني إيجاد جو مناسب للتداول على السلطة بين مختلف القوى السياسية ، و خلق جو من حرية العمل السياسي ونشاط وحركية الأحزاب السياسية؛ كما يقصد به أيضاً مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات التي تبرز داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه .

وهو ليس وليد القوة العسكرية والأمنية بل هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية.⁽³⁹⁾

وقد تتعارض وتتجاذب كل من المحددات والمؤشرات الإيجابية والسلبية لظاهرة الاستقرار فيما بينها داخل المجتمع، الأمر الذي يصعب معه تحديد الدوافع الحقيقية للظاهرة، ومن ثم الحكم على هذا المجتمع بالاستقرار من عدمه.





الخاتمة:

لقد تبين لنا من خلال البحث بأن العراق قد استطاع إعادة بوصلته تجاه المجتمع الدولي، ونجح في رسم صورة جديدة عن سياسته الخارجية التي طمأنت إلى حد بعيد المجتمع الدولي بعد أن كانت تتأكل بسبب تغول السلاح المنفلت، كذلك عبر العراق في مواقف كثيرة عن نيته في تصحيح المسار تجاه المجتمع الدولي، بما يسهم في حفظ السلم والأمن الدوليين وعدم التدخل في سياسة المحاور لطرف ضد آخر، في مقابل أن يدعم المجتمع الدولي جهود العراق في استعادة دوره الرئيسي في الساحة الدولية والإقليمية، وكذلك في المنظمات الدولية، وقدم العراق محطات عديدة عن سعيه لاحترام القوانين والأنظمة الدولية، وأبرز هذه المحطات تلك التي قدم فيها وفاءه لالتزامه بقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالديون المترتبة عليه لدولة الكويت، لغرض استكمال متطلبات خروجه من الفصل السابع. إن الدور الاقليمي العراقي المرتقب يعتمد على قدرة صانع القرار العراقي في توظيف المقومات المادية والمعنوية ومواجهة المعوقات الداخلية والخارجية على أحسن وجه، وبالشكل الذي يؤمن تحقيق الاهداف المرجو تحقيقها. لذا من الضروري العمل على المستوى الداخلي والخارجي بشكل مدروس ومترن من خلال انتهاج استراتيجيات مدروسة واضحة المعالم غايتها الأولى والاخيرة تحقيق أهداف المشروع الوطني العراقي وبناء دولة مؤسساتية ديمقراطية، وذلك من خلال تبني خطاب سياسي ودبلوماسي مغاير لخطاب الفترات السابقة، فالخطاب السياسي العراقي بدا متوازناً أكثر حيال القضايا الاقليمية، وهذا يدل على سعي العراق إلى تجديد التزامه بالعلاقة مع محيطه الاقليمي.





الهوامش:

- ١ - مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، تعريب حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت- لبنان، ط ١ ، ٢٠٠٦، ص ٩٧.
- ٢- وليام كونت، عملية السلام الدبلوماسية الامريكية والصراع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧، واشنطن دي سي، معهد بروكينجز، ١٩٩٩، العدد ٣، ص ٩ . نقلاً عن مايكل هدسون وستيفن زيونس، مستقبل الهيمنة، السياسة الامريكية في الشرق الأوسط، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة اوراق شهرية، العدد ٩ مايو ١٩٩٧، ص ١٤.
- ٣ - هنري كيسنجر، هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية؟- نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٣، ص ١٠.
- ٤ - المصدر نفسه، ص ١
- ٥ - أثير ناظم الجاسور، السياسة الخارجية: المفهوم والادوات، قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد ٥٣، ٢٠١٨، ص ٢٢٦-٢٢٧.
- ٦ - بو عمامة، زهير، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٣١
- ٧ - أثير ناظم الجاسور، مصدر سابق، ص ٢٢٧
- ٨ - زهير بو عمامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٣٥.
- ٩ - أثير ناظم الجاسور، مصدر سابق، ص ٢٢٨
- ١٠ - مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص ٣.
- ١١ - دويتش كارل ، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، مراجعة وتقديم عز الدين فودة، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣، ١٢٥.





- ١٢ - ناظم عبد الواحد الجاسور, موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية, دار النهضة العربية, بيروت, ٢٠٠٨, ص ٣٥٥
- ١٣ - أنير ناظم الجاسور, مصدر سابق, ص ٢٢٧-٢٢٨.
- ١٤ - المصدر نفسه, ص ٢٢٨.
- ١٥ - محمد السيد سليم, تحليل السياسة الخارجية, مكتبة النهضة المصرية, القاهرة, الطبعة الثانية, ١٩٩٨, ص ٨.
- ١٦ - أنير ناظم الجاسور, مصدر سابق, ص ٢٢٩.
- ١٧ - محمد السيد سليم, مصدر سابق, ص ١٠.
- ١٨ - زهير بو عمارة, مصدر سابق, ص ٣٦.
- ١٩ - كريس براون, فهم العلاقات الدولية, ترجمة مركز الخليج للأبحاث, الإمارات, ٢٠٠٤, ص ٨
- ٢٠ - وئام محمود ليمان النجار, التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١-٢٠٠٨), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم الادارية- جامعة الازهر, فلسطين, ٢٠١٢, ص ٤٧.
- ٢١ - الكيالي, عبد الوهاب, موسوعة السياسة, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت- لبنان, الجزء الثالث, ١٩٨٥, الطبعة الثانية, ص ٣٨٦-٣٨٧.
- ٢٢ - مازن اسماعيل الرمضاني, مصدر سابق, ص ٢٥.
- ٢٣ - سعد حقي توفيق, مبادئ العلاقات الدولية, ط١, دار وائل للطباعة والنشر, عمان, ص ١٥٢.
- ٢٤ - فؤاد حمة خورشيد, الجيوبولتيكس المعاصر, المفهوم والتطبيق, مطبعة دار الشؤون الثقافية, بغداد, ٢٠٠٩, ص ١٩٠.
- ٢٥ - المصدر نفسه, ص ٢٠-٢١





- ٢٦ - اسماعيل صبري مقلد، العلاقات الدولية- دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، المطبعة العصرية، ١٩٧١، ص ٩٨-١٠١.
- ٢٧ - ومن هذه التساؤلات لماذا اختلفت السياسة الخارجية الأمريكية عن سياسة الاتحاد السوفيتي ؟ ولماذا تتغير السياسة الخارجية الأمريكية من حقبة تاريخية لأخرى؟ وللإجابة على ذلك لابد من تثبيت حقيقة أن السياسة الخارجية لا تتعدد ولا تتغير بفعل الصدفة وإنما استنادا الى مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر. معتمدة على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل وبطريقة نمطية يمكن فهمها وتحديدها". ينظر: محمد السيد سليم , مصدر سابق ، ص ١٤٤
- ٢٨ - Ernst B. Haas, "The Balance of Power: Prescription, Concept, or Propaganda," World Politics, vol. 5, no. 4 (July 1953), pp. 442-477
- ٢٩ - غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، مصدر سابق ، ص ٥٨.
- ٣٠ - علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٥ ، ١٩٨٦ ص ٢١ .
- ٣١ - المصدر نفسه، ص ٢٢
- ٣٢ - Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit, " International Security, MIT Press, Massachusetts, Vol 19, No 1 (Summer 1994), p 106.
- ٣٣ - هاني الياس، العراق ومحيطه العربي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٦، مركز الدراسات الدولية، بغداد ، ١٩٩٩ م ، ص ٥٢
- ٣٤ - علي الدين هلال وجميل مطر، مصدر سابق ، ص ٢٤.
- ٣٥ - علي الدين هلال وجميل مطر، مصدر سابق ، ص ٢٥.





- ٣٦ - حامد عبد الله ربيع، الحوار العربي الأوربي ومنطق التعامل الدولي الإقليمي ، بغداد، قسم البحوث والدراسات السياسية العربية ، ١٩٨٣ م ، ص ١١٩ وما بعدها .
- ٣٧ - محمد الصالح بو عافية ، الاستقرار السياسي (قراءة في المفهوم والغايات)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٥ ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ٢٠١٦، ص ٣٠٩ .
- ٣٨ - سلوى محمد إسماعيل علي، العامل الديني و ظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣٢ .
- ٣٩ - محمد الصالح بو عافية، مصدر سابق، ص ٣٠٨ .

المراجع:

- ١- أنير ناظم الجاسور، السياسة الخارجية: المفهوم والادوات، قضايا سياسية، جامعة النهريين، العدد ٥٣، ٢٠١٨ .
- ٢- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات الدولية- دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، المطبعة العصرية، ١٩٧١ .
- ٣- بو عمارة، زهير، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٠ .
- ٤- حامد عبد الله ربيع، الحوار العربي الأوربي ومنطق التعامل الدولي الإقليمي ، بغداد، قسم البحوث والدراسات السياسية العربية ، ١٩٨٣ م .
- ٥- دويتش كارل ، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، مراجعة وتقديم عز الدين فودة، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣ .
- ٦- زهير بو عمارة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٠ .
- ٧- سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية، ط١، دار وائل للطباعة والنشر، عمان .





- ٨- سلوى محمد إسماعيل علي، العامل الديني و ظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.
- ٩- علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٥ ، ١٩٨٦ .
- ١٠- فؤاد حمة خورشيد، الجيوبولتيكس المعاصر، المفهوم والتطبيق، مطبعة دار الشؤون الثقافية ، بغداد، ٢٠٠٩.
- ١١- كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ٢٠٠٤ .
- ١٢- الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، الجزء الثالث، ١٩٨٥، الطبعة الثانية.
- ١٣- مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١ .
- ١٤- مايكل هيدسون وستيفن زيونس، مستقبل الهيمنة، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة اوراق شهرية، العدد ٩ مايو ١٩٩٧ .
- ١٥- محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٨.
- ١٦- محمد الصالح بو عافية ، الاستقرار السياسي(قراءة في المفهوم والغايات)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٥ ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ٢٠١٦.
- ١٧- مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، تعريب حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت- لبنان، ط ١ ، ٢٠٠٦.
- ١٨- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٨ .
- ١٩- هاني الياس، العراق ومحيطه العربي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٦، مركز الدراسات الدولية، بغداد ، ١٩٩٩ .
- ٠ م





- ٢٠- هنري كيسنجر, هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية؟- نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين, ترجمة: عمر الأيوبي, دار الكتاب العربي, بيروت, ط ٢, ٢٠٠٣.
- ٢١- وليام كونت, عملية السلام الدبلوماسية الامريكية والصراع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧, واشنطن دي سي, معهد بروكينجز, ١٩٩٩, العدد ٣ .
- ٢٢- ونام محمود ليمنان النجار, التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١-٢٠٠٨), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم الادارية- جامعة الازهر, فلسطين, ٢٠١٢.
- 23- Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit, " International Security, MIT Press, Massachusetts, Vol 19, No 1 (Summer 1994), p 106 .
- 24- Ernst B. Haas, "The Balance of Power: Prescription, Concept, or Propaganda," World Politics, vol. 5, no. 4 (July 1953), pp. 442-477 .

